(دور القواعد القانونية الآمرة للنظام العام في الحفاظ على القيم وحمايتها في المجالين الداخلي والدولي)

م.د. غسان أمان الله عزيز

مدرس في قسم القانون العام

كلية الحكمة الجامعة

في ظل عصر العولمة والتطور التكنولوجي في وسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي؛ حريُ بالمجتمع العربي والإسلامي الحفاظ على منظومته القيمية وحمايتها؛ وذلك عن طريق تظافر واستنفار كافة القواعد التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع، سواء القواعد الدينية، أم قواعد الأخلاق والعادات والتقاليد، فضلاً عن الدور الفعال للقواعد القانونية بهذا الخصوص.

ومع أن من خصائص القواعد القانونية أنها ملزمة ومقترنة بجزاء، فإنه فضلاً عن ذلك، هناك منها ما تُعد قواعد آمرة أو ناهية؛ إذ ليس لأفراد المجتمع مخالفتها، ويُعد أي اتفاق على مخالفتها، اتفاقاً باطلاً.

وإن كان النظام العام لأي مجتمع، يتمثل بالأساس السياسي والاجتماعي والاقتصادي والخلقي الذي يسوده، فإن التعبير الخُلقي عن هذا النظام يتمثل بالآداب العامة، التي هي مجموعة من القواعد الخُلقية الأساسية والضرورية لقيام وبقاء المجتمع، وكذلك هي قدر من المبادئ التي تستند إلى التقاليد والمعتقدات الدينية والأخلاق، والتي يتكون منها الحد الأدنى للقيم والأخلاقيات التي يُعد الخروج عنها ومخالفتها؛ انحرافاً وتحللاً ينبذه المجتمع ويدينه.

إن القواعد القانونية الآمرة للنظام العام هي صمام الأمان لقيم المجتمع واستقراره، والحفاظ على نسيجه الاجتماعي، إذ أن اختلال منظومة القيم هو أمضى سلاح فتاك يواجه المجتمع؛ ويهدد وجوده، ويؤدي إلى فنائه .